الجامعة المستنصرية / الكلية الآداب

قسم الانثروبولوجيا والاجتماع

القانون كأداة للتغير الاجتماعي

علم الاجتماع القانوني - المرحلة الرابعة - الدراسة المسائية

زينة جسام

هناك العديد من الشواهد التاريخية التي تشير الى ان التشريعات القانونية Enactment ومشتملات القوانين Implementation of law قد استخدمت بتروي وبهدوء للحث على احداث تغيرات اجتماعية واسعة في المجتمع فمع مجيء القضاة الرومان، اصبحت فكرة القانون كأداة للتغير الاجتماعي مفهوماً واضحاً وانه منذ العصور الرومانية نجد ان المراحل الكبرى للتغير الاجتماعي والحراك كانت تشتمل غالباً على استخدام القانون وعلى الرغم من أفكار **ماركس وانجلز ولينين** بأن القانون هو ظاهرة مصاحبة Epiphenomenon للطبقة البرجوازية وأنه محكوم عليه بالزوال او التلاشي Vanish ومع مجيء الثورة نجح الاتحاد السوفيتي في احداث تغيرات ضخمة في المجتمع عن طريق استخدام القوانين.

وفي **أسبانيا** أثناء فترة الثلاثينيات قد استخدم القانون في اصلاح العمل الزراعي Agrarian Labor وعلاقات العمل ولقد حاول النازيين الألمان ومن بعدهم في بلدان أوربا الشرقية إحداث تغيرات اجتماعية في التجارة من خلال استخدام القوانين وذلك عن طريق تأميم nationalization الصناعة واستصلاح الاراضي والمزارع الجماعية وتوفير التعليم الحر والصحة العامة وهذا يوضح فاعلية القانون في احداث التغير.

فغالباً ما يكون القانون أداة فعالة في احداث التغير الاجتماعي ومن الممكن ان يقدم القانون مدخلات مؤثرة أو فعالة للتغير الاجتماعي تختلف وفقاً للظروف الموجودة في موقف معين. ويرى **وليام ايفان Evan** ان القانون من المحتمل ان يكون ناجحاً في احداث التغير إذا ما توافرت فيه الشروط الآتية:

- يجب أن ينبثق القانون من مصدر سلطوي Authoritatine.

- يجب أن يقدم القانون أسسه المنطقية Rationale من خلال مصطلحات يمكن فهمها وان تكون متوافقة مع القيم الموجودة.

- أن المؤيدين أو المدافعين للتغير يجب أن يشيروا الى المجتمعات أو البلدان الأخرى التي كان فيها القانون مؤثراً.

- أن تنفيذ Enforcement القانون يجب أن يهدف الى أحداث التغير في فترة قصيرة نسبياً.

- أن أولئك القائمون على تنفيذ القانون أنفسهم ينبغي أن يكونوا متوافقين مع التغيرات التي يعتزمون احداثها عن طريق تطبيق القانون.

- أن مشتملات القانون ينبغي أن تنطوي على جزاءات Sanctions ايجابية بالإضافة الى الجزاءات السلبية.

- أن منفذي القانون او القائمون على تنفيذه ينبغي أن يكونوا متعلقين ليس فقط في ضوء استخدام الجزاءات ولكن أيضاً في حماية حقوق أولئك الذين انتهكوا القانون.

من كل ما سبق نجد ان فاعلية القانون كأداة للتغير الاجتماعي يحكمه مجموعة من العوامل وأهم هذه العوامل **هو كمية المعلومات المتاحة عن جزء معين من التشريع والقرار** وعندما تكون هذه المعلومات غير كافية فيما يتعلق بهذه الموضوعات حينئذ سيكون القانون غير قادراً على احداث التأثير المطلوب.